

تونس في 18 أفريل 2001

منشور عدد 23

من الوزير الأول  
إلى  
السادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية  
ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

**الموضوع:** تحويل الوثائق العمومية وترحيلها أو إتلافها  
**المراجع:** - القانون عدد 95 لسنة 1988 المؤرخ في 02 أوت 1988  
- الأمر عدد 1981 لسنة 1988 المؤرخ في 12 ديسمبر 1988  
- الأمر عدد 1451 لسنة 1993 المؤرخ في 05 جويلية 1993  
**الملحق:** دليل إجراءات تحويل الوثائق العمومية

وبعد، لقد أكدت النصوص القانونية والترتيبية المشار إليها بالمرجع على أهمية صيانة الوثائق العمومية والتصرف فيها منذ نشأتها إلى أن تنتهي صلوحيتها الإدارية. ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن الأرشيف العام يتبع ملك الدولة العام وهو غير قابل للتفويت ولا لسقوط الحق فيه بمرور الزمن. ولذلك يكون كل عون راجع بالنظر إلى الدولة أو إلى الجماعات المحلية أو إلى المؤسسات والمنشآت العمومية مسؤولا عن الوثائق الإدارية التي يستعملها أثناء ممارسة نشاطه. وتشمل هذه المسؤولية تداول الوثائق وحفظها وصيانتها.

ويهدف هذا المنشور إلى ضبط عملية تحويل الوثائق العمومية داخل الإدارات وترحيلها إلى مؤسسة الأرشيف الوطني أو إتلافها. ولضمان حسن سير هذه العمليات، يتعين احترام القواعد المبينة بدليل الإجراءات الملحق بهذا المنشور الذي ينص بالخصوص على الإجراءات التالية :

1 - عند حصول تغيير للمسؤول عن أي هيكل عمومي، يتعين إعداد محضر في تسلم المسؤول الجديد للوثائق التي كانت تحت تصرف المسؤول السابق.

2 - بالنسبة إلى الوثائق ذات الطابع السري، فإنه يتعين وجوبا تفتيتها عن طريق الآلات المعدة للغرض قبل إتلافها.

ويجب كذلك تفتيت الأوراق العادية التي تتجمع بسلات المهملات بالإدارة، وخاصة مسودات الوثائق ومختلف المطبوعات الإدارية، ولو يدويا، قبل وضعها في السلة، ويجمع هذا الورق في أكياس خاصة تسلم إلى المصالح المختصة قصد تحويلها إلى عجبن.

3 - ضرورة إتباع الإجراءات المحددة لإتلاف الوثائق العمومية لتفادي تواجدها بأي حال من الأحوال لدى الخواص، أو استعمالها من قبلهم خاصة كورق للف البضائع أو لأي غرض آخر، باستثناء تحويلها بمصانع عجين الورق. ويعتبر الإخلال بهذه الإجراءات خطأ فادحا وإخلالا مشينا بمبادئ التصرف في الوثائق العمومية والأرشيف تترتب عنه مسؤولية المصالح المعنية وكل من تسبب في ذلك.

ونظرا لما تكتسبه الإجراءات المبينة أعلاه من أهمية لحسن التصرف في الوثائق العمومية وضمن سلامتها بما يتماشى وهيبة الإدارة ومصداقيتها، الرجاء من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية الحرص على أن يتم تنفيذ ما ورد بهذا المنشور بكل دقة وعناية.